***المقدمة العامة:***

 شهدت الجزائر، منذ نهاية الثمانينات، تحولات اقتصادية هامة حملت توجهات جديدة في سياسة التنمية، بعدما ارتبطت باختيارات صناعية كان لها بعد إيديولوجي، حيث أعطت الاهتمام للقطاع العام في تسيير المؤسسات العمومية الضخمة معتقدين أن دورها يتناسب مع حجمها في إحداث عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية،غير أن بروز الاختلالات و فشل المؤسسات العمومية في تحريك دواليب الاقتصاد الوطني أدى إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والتي أدت بدورها إلى اللجوء إلى التمويلات الأجنبية و الاقتراضات الخارجية، التي زادت من حدة تفاقم المديونية، حيث وجدت الجزائر نفسها رهينة المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي الذي بدأ يضغط عليها لانتهاج عمليات الخوصصة وفتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة بغية فك اختناقاتها المالية وذلك بالتنازل عن أصول وحدات القطاع العام لصالح القطاع الخاص هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ التغيرات الاقتصادية العالمية وظهور توجهات تنادي بضرورة تحرير المبادلات الدولية يفرض على الجزائر حتمية الاندماج في الاقتصاد العالمي عاجلا أم آجلا.

 إذ يجب على الجزائر أن تكون طرفا مستفيدا من هذه المبادلات التجارية الناجمة عن هذا الاندماج و أن تسعى لتحقيق مكاسب دولية؛ و ذلك من خلال العمل على الحصول على السلع التي يمكن للدول الأخرى أن تنتجها بتكاليف أقل و جودة أحسن، في المقابل يجب عليها أن تطور المنتوجات التي تملك فيها ميزة مطلقة أو نسبية و العمل على جعلها منتجات ذات قدرات تنافسية عالمية و تسويقها دوليا.

 للحصول على هذه المنتجات التنافسية، كان على الدولة إتباع مجموعة من الاستراتيجيات من أهمها: الاهتمام بمصدر هذه المنتوجات والمتمثل، عموما، في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى أهمية الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني؛ إذ تساهم في الناتج الداخلي الخام، توفير مناصب الشغل و جلب العملة الصعبة، هذا الدور الذي أثبتته تجارب دولية عديدة في هذا المجال نذكر منها:اليابان، ايطاليا،...الخ.

 لهذا فقد أولت الجزائر أهمية كبيرة لهذا القطاع؛ وذلك عن طريق تشجيع إنشاء هذا النوع من المؤسسات، من جهة، والعمل على تأهيل وتطوير الموجود منها، من جهة أخرى، بغية رفع قدراتها التنافسية و الرقي بها إلى مستوى المؤسسات العالمية من حيث طرق الإنتاج، التسيير واكتساب التكنولوجيات الحديثة وتهيئتها لمواجهة مرحلة الانفتاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي و ما سينجر عنه من تفكيك للحواجز الجمركية واشتداد المنافسة محليا و دوليا، كهدف عاجل، والاعتماد عليها في مرحلة ما بعد البترول، كهدف آجل، خاصة بعد توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 2002 (الذي دخل حيّز التنفيذ في سبتمبر2005) والشروع في التخفيضات الجمركية من أجل إنشاء منطقة تبادل حر جزائرية ـ أوروبية في2017، انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية للتبادل التجاري الحر الموقع في جانفي 2009 بالإضافة إلى الانضمام المرتقب للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

 من جملة الإجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية من أجل تهيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة هذا التحرير والاندماج في الاقتصاد العالمي، تبني مجموعة من برامج التأهيل المتمثلة في: برنامج ميدا الجزائري\_الأوروبي لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية والبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

 قبل الشروع في عملية التأهيل، لابد على السلطات المعنية وضع إستراتيجية واضحة ومحددة لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية تولي أهمية و أولوية للفروع التنافسية التي يمكن للجزائر أن تملك فيها ميزة تنافسية في المستقبل إن هي أولتها الرعاية و الاهتمام اللازمين. ويتم تحديد الفروع التنافسية المحتملة للاقتصاد الجزائري من خلال القيام بدراسات اقتصادية و إحصائية تعتمد على مؤشرات قياس التنافسية.

 نظرا لأهمية الأهداف التي وضعت لأجلها برامج التأهيل والتي لا يمكن أن تتحقق إلا إذا تم اختيار الإستراتيجية الملائمة لذلك، قمنا بطرح **الإشكالية الرئيسية** التالية:

***"ما مدى نجاعة إستراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في خلق تنافسية اقتصادية تساعد على الاندماج في الاقتصاد العالمي؟ "***

تمخض عن هذا السؤال الجوهري مجموعة من **الأسئلة الفرعية** الموالية:

* ما هو واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟ وما هي أهم الرهانات و التحديات التي تواجهها؟
* فيما تتمثل أهم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية؟ وما هي أهم النتائج التي حققتها؟
* ما مدى توافق فروع النشاط المؤهلة مع الفروع التنافسية للاقتصاد الجزائري ؟

 للإجابة على الإشكاليات المطروحة، تم اعتماد **المنهج الوصفي التحليلي؛** حيث تم استخدام المنهج الوصفي عند التطرق لمفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مفاهيم حول التأهيل وإجراءات الاستفادة من كل برنامج وعند تعريف التنافسية والميزة التنافسية. أما فيما يخص المنهج التحليلي فقد تم استعماله عند التطرق لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تحليل نتائج التأهيل، حساب مؤشرات قياس التنافسية ومقارنة الفروع الاقتصادية التي تم تأهيلها مع الفروع التنافسية التي تم تحديدها في هذه الدراسة.

على أساس هذه الأسئلة الفرعية، تم وضع **الفرضيات** التالية:

* تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا فعّالا في الاقتصاد الوطني و ذلك من خلال توفير مناصب العمل والمساهمة في القيمة المضافة ولهذا اهتمت الدولة بهذه المؤسسات و عملت على تطويرها و رفع قدراتها التنافسية خاصة بعد دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيّز التنفيذ في سبتمبر2005، انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية للتبادل التجاري الحر الموقع في جانفي 2009 بالإضافة إلى الانضمام المرتقب للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.
* بالرغم من تنوع برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (برنامج ميدا لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية والبرنامج الوطني للتأهيل) إلا أن النتائج المحققة، لحد الآن، لا تزال ضئيلة جدا مقارنة بالدول الأخرى ويعود ذلك لضعف الحملات التحسيسية ونقص الوعي لدى المؤسسات الجزائرية وعدم إدراكها لأهمية عملية التأهيل بالنسبة للمؤسسة بصفة خاصة وبالنسبة للاقتصاد الوطني بصفة عامة.
* لا يوجد توافق بين فروع النشاط المؤهلة والفروع التنافسية للاقتصاد الجزائري، ويعود ذلك لغياب إستراتيجية تأهيل واضحة ومحددة تندرج ضمن إستراتيجية اندماجية شاملة واهتمام السلطات المعنية بالجانب الكمي لعملية التأهيل مهملة الجانب النوعي؛ إذ ركزت على تأهيل أكبر عدد من المؤسسات بغض النظر عن الفروع التي تنتمي إليها هل هي فروع تنافسية أم لا.

***أهمية الموضوع:***

تتجلى أهمية الموضوع في كون عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مواضيع الساعة في الساحة الاقتصادية، تسعى الدولة من خلاله لتطوير و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، محيطها و كذا الهيئات التي تدعمها، وذلك من اجل رفع القدرات التنافسية لهذه المؤسسات و تهيئتها لمواجهة مرحلة الانفتاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي، خاصة بعد توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 2002 (الذي دخل حيّز التنفيذ في سبتمبر2005) والشروع في التخفيضات الجمركية من أجل إنشاء منطقة تبادل حر جزائرية ـ أوروبية في2017، انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية للتبادل التجاري الحر الموقع في جانفي 2009 بالإضافة إلى الانضمام المرتقب للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

هناك سبب آخر يزيد من أهمية القيام بعملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والمتمثل في تحضيرها لفترة ما بعد البترول.

من أجل ذلك، يجب على السلطات المعنية إتباع إستراتيجية واضحة ومحددة لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية تندرج ضمن إستراتيجية اندماجية شاملة، ووفقا لهذه الأخيرة يتحدد مصير الاقتصاد الوطني بأكمله بعد الانفتاح الاقتصادي وسيكون لسوء اختيار الإستراتيجية عواقب وخيمة لا يمكن تداركها.

***أسباب اختيار الموضوع:***

* حداثة الموضوع خاصة فيما يتعلق بالبرنامج الوطني للتأهيل الذي شرع فيه في فيفري2007 و الذي خصصت له الدولة ميزانية سنوية قدرت بواحد مليار دينار سنويا.
* توفر المعلومات المتعلقة بالموضوع نسبيا.
* كون الدراسات السابقة عالجت الموضوع من زاوية واحدة والمتمثلة في تقديم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتبناة من طرف السلطات الجزائرية ومحاولة تقييمها دون التطرق إلى إستراتيجية التأهيل في حد ذاتها ومدى قدرتها على رفع القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني و السماح له بالاندماج في الاقتصاد العالمي.
* حساسية الموضوع المعالج على الساحة الاقتصادية؛ إذ أن مصير الاقتصاد الجزائري ككل مرهون بحسن و دقة اختيار إستراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيكون لسوء اختيار هذه الإستراتيجية عواقب وخيمة يصعب، إن لم نقل يستحيل، تداركها بعد الانفتاح الاقتصادي الكلي.

***أهداف الدراسة:***

* التطرق لواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و مدى أهميتها و مساهمتها في الاقتصاد الوطني و التعرض لأهم الرهانات و التحديات التي تواجهها هذه المؤسسات و التي تم استنتاجها من خلال عرض تجارب بعض الدول في مجال دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
* تسليط الضوء على مختلف برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر(البرنامج المشترك الجزائري\_الأوروبي''ميدا'' لترقية ودعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة(MEDA1)، برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية والبرنامج الوطني للتأهيل) و تقييم وعرض النتائج التي حققتها هذه البرامج.
* مقارنة الفروع التي تم تأهيلها مع الفروع التنافسية للاقتصاد الجزائري والتي تم تحديدها على أساس مؤشرات قياس التنافسية خلال الفترة(1989-2007) التي تم الحصول عليها من قاعدة المعلومات الخاصة بالتجارة الدولية (CHELEM-CIN) التي يعدها المركز الفرنسي للدراسات المستقبلية و المعلومات الدولية(CEPII).

تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول والمتمثلة في: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية (تحديات و رهانات)، واقع عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و آفاق عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تم تخصيص الفصل الأول للحديث عن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعن التحديات الرهانات التي تواجهها هذه الأخيرة. قسم هذه الفصل إلى ثلاث مباحث تناولت مدخل إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والدروس المستفادة من تجارب بعض الدول في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بينما تناول الفصل الثاني واقع عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، هذا الفصل أيضا تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث: مدخل إلى تأهيل المؤسسات الجزائرية، برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية و إجراءات عمل وتمويل البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في حين كان الفصل الثالث بعنوان آفاق عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والذي سنتناول من خلاله كيف يجب أن تكون إستراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وذلك من خلال تقسيمه إلى المباحث الموالية: الدروس المستفادة من تجارب بعض الدول في مجال الاندماج في الاقتصاد العالمي، التنافسية ومؤشرات قياسها وتحديد النواة الإستراتيجية للاقتصاد الجزائري ومكانتها ضمن إستراتيجية التأهيل.

و في الأخير تم تلخيص النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة مع تقديم بعض الاقتراحات التي نتمنى أن تأخذ بعين الاعتبار من طرف السلطات المعنية.